

دور الذكاء الإقتصادي في خدمة إدارة الأزمات الإقتصادية دراسة حالة ألمانيا

أ.بن صوشة سارة

أ.مكي سارة

طالبة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة.

دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة

جامعة الجزائر 3

جامعة الجزائر 3

المخبر: العولمة والسياسات الاقتصادية

البريد الإلكتروني: sbensaoucha26@gmail.com

ملخص : جاءت هذه الدراسة تهدف لتشكيل إطار للتحليل يهدف إلى التوفيق بين الطرق التقليدية لإدارة الأزمات الاقتصادية مع المفهوم وأدوات الذكاء الاقتصادي في بيئة متغيرة باستمرار ودراسة في هذا السياق، دراسة حالة ملموسة لألمانيا بأخذ مثالا على الإدارة الجيدة للأزمة الاقتصادية من خلال إدارة المعلومات الجيدة وتطبيق سياسة عامة للذكاء الاقتصادي.

التصنيف G01;G32:Jel

Résumé :

La problématique principale de cette étude est de constituer un cadre d'analyse qui vise à concilier les approches traditionnelles de la gestion des crises économique avec le concept et les outils de l'Intelligence Économique dans un environnement actuelle en constant changement et étudier dans ce cadre , le cas concret de l'Allemagne en prenant en exemple sa bonne gestion de crise économique via une bonne gestion d'information et l'application d'une politique publique de intelligence économique.

Jel Classification codes: G01;G32

مقدمة:

لا تعد الأزمات المالية والاقتصادية ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي، بل وجدت وتعاقت عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية. غير أنه ازدادت وتاوتها، وحجمها في العقود الأخيرة، كما أن الأزمات الاقتصادية الحديثة تختلف عن الأزمات الاقتصادية التقليدية بتسارعها، وتداول الواحدة تلوى الأخرى مع انتشارها السريع بفعل تدخل وسائل تكنولوجيا المعلومات، والاتصال في الحياة الاقتصادية، فالأزمات الاقتصادية منذ التسعينات أصبحت تبرز حساسية كبيرة لأي تغير في المتغيرات الاقتصادية.

كما أنه في السنوات القليلة المنصرمة شهد العالم عدد كبير من التغيرات، والمجريات أكثر من أي وقت مضى، ففضلا عن الانتقال من اقتصاد صناعي إلى واقع اقتصادي جديد مبني على المعلومة والمعرفة، تولدت ضغوط جديدة استلزمت الإحاطة بكل المعلومات عن الاستثمارات الفرص والمخاطر في مختلف أنحاء العالم، فأى حدث في أرجاء المعمورة تنتقل آثاره بسرعة في جميع الأسواق العالمية فصار الوجود الاقتصادي يعتمد على المعلومات لوضع الخطط التنموية، رسما لاستراتيجيات، والتخطيط وهذا ما أعطى أهمية للمعلومات وأوجب استعمال سبل مطابقة لمطالبات العصر.

والذكاء الاقتصادي خير سبيل لاتخاذ القرار بإعطاء معنى للمعلومة في عالم مليء بعدم التأكد، فهو مجموعة الأنشطة، المنسقة للبحث، المعالجة وتوزيع وحماية المعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين، والمحصل عليها بطريقة نظامية في أحسن الشروط النوعية للوصول إلى معلومات مفيدة وذات فعالية اقتصادية. إن الذكاء الاقتصادي بعبارة أخرى، يهتم بكل ما يُجرى، ويتم في الأسواق، إنه نظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية فالتحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة وليس التقريبية، وأخذ القرارات المناسبة في وقت وجيز. هذا الدور يتم في عدة مراحل إدارة الأزمة الاقتصادية أي مرحلة الاستعداد قبل حين. وبعد الأزمة أي بعث الاقتصاد والنمو في نسيج اقتصادي أضعفته الأزمة.

ومن هنا تأتي الضرورة لطرح السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن للذكاء الاقتصادي أن يساهم في الاستعداد، التسيير والخروج من الأزمة الاقتصادية واستعادة النشاط؟

أولاً: الطابع المعاصر للأزمات الاقتصادية وإدارتها:

ويتضح بالنظر إلى أكبر الأزمات الدولية التي وقعت في العقدين الماضيين أن نمط الأزمات قد شهد تطور بمرور الوقت وظهرت أزمات اقتصادية معاصرة فابتداء من 1990 تطورت الأسواق المالية أكثر من ذي قبل كما أن تشكيل التكتلات الاقتصادية يجعل أي جزء من التكتل غير مراقب يمكن أن يكون مهدد لنشأة أزمة وخاصة مع عولمة الأسواق المالية فان التغيرات يمكن أن تحدث بشكل مفاجئ أكثر من ذي قبل و صار أمام متخذي القرارات وقت أضيق للعمل و ظهرت

في الآونة الأخيرة أنواع جديدة من الأزمات حيث كان لكل من الأزمات الكبرى انطلاقا من التسعينيات إلى يومنا صفات خاصة اشتركت جميعها بأنها أزمة ثقة. فمن الممكن فمن الممكن أن تزيد التدفقات الوافدة عن الحد الذي يمكن تبريره وفقا للأساسيات الاقتصادية في بلد ما في حالة وجود توقعات حسنة يغلب عليها التفاؤل كما كان الأمر في شرق آسيا قبل الأزمة ولكن من الممكن أيضا أن تزيد التدفقات إلى الخارج عن الحد المناسب يمكن تبريره، وذلك عندما تتغير التوقعات في الاتجاه المعاكس وتتهارثقة المستثمرين. منه ظهرت تحديات جديدة أمام صانعي السياسات نتيجة لإدماج الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم خلال العقد الماضي فمع ارتفاع كفاءة الاتصالات المالية العالمية تزايدت سرعة تحويل النقود من عملة معينة أو إليها أو دخوله إلى بلد وخروجها منه، مما جعل الفترة متاحة أمام صانعي السياسات لإصدار رد فعل إزاء الأزمات الناشئة أقصر بكثير مما كانت عليه من قبل

إذا تمعنا في خطاب الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" عندما طرح عليه السؤال: "كيف تدار أزمة الديون السيادية في أعلى الدولة"، فأجاب: "في وقت الأزمات يجب فهم، تحليل والتنسيق بين مختلف الأطراف لاتخاذ القرار". وفي خطاب المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" للبرلمان الأوروبي قالت: "من أجل إعادة الثقة للأسواق يجب اتخاذ القرارات سريعا وألمانيا جاهزة لذلك." كما أن السؤال الذي يطرح أيضا هو عن مدى جاهزية النظام لاستقبال الأزمة الاقتصادية والمالية وتسييرها، وعن مدى وجود نظام تتعاون فيه كل من الدولة، المؤسسات والبنوك وتتقاسم فيه المعلومات في جو تعاوني وليس تنافسي، كما هو الحال في النموذج الألماني للذكاء الاقتصادي. أيضا عندما نرى أن أول ما يطلع عليه وزراء المالية، ملاك المؤسسات والمساهمين المستثمرين صفحات الجرائد الاقتصادية العالمية، ومجريات أسواق البورصة. يتضح لنا جليا أن الأزمة ليست السبب بل كاشف لحقيقة صار عليها العالم الاقتصادي حيث تبنى الأسعار ليس اعتمادا أساسا على العرض، والطلب بل على مدى الثقة أو عدمها في المعلومات المطروحة في السوق.

ثانيا - أهمية الذكاء الاقتصادي في الاقتصاد المعاصر:

يعتبر نائب الرئيس "Nichiren Corporation" "إن الاقتصاد العالمي يعيش ثورة، وهذه الثورة سوف تجلب جدل كبير حول حسن استخدام المعلومات بنفس الطريقة التي جلبتها الثروات الطبيعية في الماضي.

فتاريخ الإنسانية مبني على التطور والجدل، ودراسة هذا التطور لا تتم إلا بدراسة هذا الجدل، والذكاء الاقتصادي هو مجموعة من الخطوات الفكرية التي تجرى على دراسة النظرية والتطبيقية لهذين المحورين للمعرفة هذا بدون إهمال العوامل ذات طابع جيو-اقتصادية، تنافسية واجتماعية.

لهذا فان معالجة المعلومة تصبح ضرورية في هذا الإطار، فيجب في أن واحد إيجاد واكتشاف الفرص، أحسن طريقة لاستغلالها، التنبؤ، وتحليل الأخطار وحماية المعلومات الحساسة. ونتيجة تطور وسائل التكنولوجيا، والاتصال هناك كم هائل من المعلومات، هذا ما يتطلب ترتيب وتصنيف المعلومات، تحديد مصدرها، إنشاء سيناريوهات، فهم استراتيجيات الآخرين وإمكانية مختلف الأطراف.

فالمؤسسة تطرح دائما مجموعة من التساؤلات عن معنى المعلومات التي يحيط بها والتي قد تكون في اغلب الأحيان متناقضة عن منافسيها ومدى فهم المستهلكين لرسالتها وغيرها من الأسئلة المختلفة، وكل هذه الأسئلة هي جوهر الذكاء الاقتصادي فهد الأخير تهدف إلى تحويل المعلومة، والبيانات الخام إلى معرفة تخدم المؤسسة عن طريق التحليل التي تعتمد على الذكاء الفردي، والخبرة.

الذكاء الاقتصادي يساعد على فهم العالم، فقد تغيرت علاقات القوى في العالم. السباق نحو الأسواق والموارد يتم اليوم وفق قوانين جديدة، حروب الذكاء والمعرفة.

1- تعريف الذكاء الاقتصادي:

أي تم تعريفه على أنه "هو مجموعة الأنشطة، المنسقة للبحث، المعالجة، وتوزيع وحماية المعلومة النافعة للمتفاعلين الاقتصاديين، والمتحصل عليها بطريقة نظامية في أحسن الشروط للنوعية، الزمن، والتكلفة وفي هذا التعريف تبرز بعض آليات الذكاء الاقتصادي والتي سوف تعرض لاحقا بالتفصيل لكنه يبرز أيضا أهمية المعلومة التي تتخذ على مختلف مستويات المؤسسة بهدف تحسين موقعها في السوق.

فالذكاء الاقتصادي مجموعة من الإجراءات المنسقة للبحث والتوزيع للوصول إلى معلومات مفيدة وذات فعالية اقتصادية إلا أن هذا لا يتحقق إلا من جراء وضع ضمانات لحماية مكونات وتراث المؤسسة في ظل أفضل لظروف سواء من ناحية الزمن أو التكاليف، وهي معلومات التي يحتاج إليها صانعي القرارات من أجل تحقيق استراتيجياتهم.

2 ظهور مصطلح الذكاء في مجال الأعمال:

إن مصطلح الذكاء قد استعمل لأول مرة في سنة 1958 من طرف **Luhn** ، وهو باحث في الشركة العملاقة **IBM** فكان الأول الذي عرف النظام الاتصال الذي يساعد في سير الأعمال التجارية بأنه « **business intelligence system** » منه مصطلح الذكاء هنا يمكن أن يعرف بشكل عام بالقدرة على تسيير العلاقات و توجيهها نحو تحقيق هدف مرجو تحقيقه فالذكاء هو وظيفة حيوية ووسيلة أساسية تسمح للإنسان بحل مشاكل الحياة ،مثل مشكلة معرفة القوانين الفيزيائية، مشاكل فلسفية والمشاكل التطبيقية الناتجة عن الطبيعة...الخ، وهذا من خلال اتخاذ القرارات السليمة.و وينسكي في 1968 طرح تعريف " للذكاء التنظيمي

"الذي عرفه بأنه إجراء لجمع، معالجة وإيصال المعلومة التقنية والسياسية التي تمكن من اتخاذ القرارات وقد قسم الذكاء إلى ثلاثة أصناف:

ذكاء في تسيير العلاقات الإنسانية: يمثل قدرة المؤسسة على التعرف على الفرص والتهديدات عن طريق العلاقات التي ترتبط بها المؤسسة.

- الذكاء الداخلي: تمكن من مراقبة البيئة الداخلية للمؤسسة وضمان حماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة.

- الذكاء التكنولوجي للمعلومات والاتصال: يمنح لمتخذي القرار المعلومة التقنية العلمية، القضائية، الاقتصادية، الجغرافية، الاجتماعية، الصناعية باستعمال مختلف وسائل التكنولوجيا.

و أيضا تجدر الإشارة إلى أعمال " Guyton " في 1962 حول " الذكاء التسويقي " تعبيرا عن التحول من التسويق الكمي الذي يهدف إلى الإنتاج من أجل البيع إلى تسويق موجه نحو رغبات المستهلكين فاعتادت المؤسسات أن تقوم بدراسات للسوق حتى تتعرف على تلك الحاجات فالذكاء هنا يكمن في مدى قدرة المؤسسة على التعرف على تلك الحاجة .

إن المراقبين في ممارسات عديدة يجتمعون إن كثير من آليات التي تنشأ في الجيش الأمريكي تصبح بعد مدة زمنية معينة مستعملة من طرف مختلف الأعوان خاصة الاقتصاديين وأهمها هم المؤسسات الكبرى والمتعددة الجنسيات

الذكاء الاقتصادي هو من أدوات التي طورت من طرف القوات الأمريكية لكن عملية المراقبة للتأثير ليست وليدة هذا القرن فالإنسان بالفطرة يريد ان يتعرف على ما يحيطه ويتوق للتنبؤ لما يمكن أن يحدث له من أجل تحقيق أهدافه هي المبادئ الأساسية للذكاء الاقتصادي، وهذا ما تفعله المؤسسات من دون أن تعلم حتى. فالرغبة للمعرفة من أجل التحكم في المحيط هي أساس كل عملية والتعرف على العدو في المجال العسكري من أجل رؤيته بدون أن يرانا كما Philip Baumard، ومع الوقت صار المبدأ رؤية قبل أن نرى.

3- الممارسة اليومية للذكاء الاقتصادي:

مصطلح الذكاء طهر في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، فبريطانيا في الفترة الاستعمارية لها كانت تحصل على المعلومات عن منطقة البحر المتوسط و غير ذلك من أسراها من البندقية ففي مرحلة بين 1980 إلى 1990 برزت أهمية اليقظة و أدوات جمع المعلومات و كانت اليقظة بمثابة أحد العناصر الممهدة لظهور نموذج الذكاء الاقتصادي و قد جرى الخلط بين الذكاء الاقتصادي و اليقظة ; فقد أصبح مديري المنظمات و المساهمين فيها

يحسون بضرورة دراسة السوق و المنافسة ، خاصة الاعتماد على التطور التكنولوجي ، و ذلك بواسطة بحوث تكميلية للوصول إلى ملاحظة مستمرة للمحيط المعقد و المتغير للمنظمات.

ظهر مصطلح " الذكاء الاقتصادي " في فرنسا تحت قلم " هنري مارتري " **Henri martre** " وذلك في تقرير له في 1994 لمجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، فأعطاه أول تعريف عملي له، ومنذ ذلك الحين فان نموذج الذكاء الاقتصادي قد قام بتقديم كبير خاصة مع العولمة، والتبادل التجاري وتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال ظهر جليا أن المعلومة تمثل مادة أولية مهمة وضرورية. فمن 1990 إلى 2000 مثلت بداية ظهور الذكاء الاقتصادي في المنظمات ولا يزال إلى يومنا هذا تقرير لمارتر مرجع أساسي للذكاء الاقتصادي، وتبعه تقارير أخرى لها أهمية كبيرة مثل تقرير " **Bernard Carayon** " حيث في سنة 2003 قدم تقرير كامل لوزير الأول لفرنسا من طرف المندوب **Bernard Carayon** هذا التقرير حول الذكاء الاقتصادي كان السبب في إنشاء منصب جديد هو المسؤول العالي للذكاء الاقتصادي.

لقد ركز هذا الأخير في تقريره الموجه إلى الوزير الأول الفرنسي على الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة بمعاونة القطاع الخاص حتى يصير الذكاء الاقتصادي سياسة عامة ناجحة، فمنذ 2000 انتشرت ثقافة الذكاء الاقتصادي، وبدأت ممارسة يومية للذكاء لاقصادي فهذا النضج جعل من الذكاء الاقتصادي ضرورة لتسيير الأخطار المتعلقة المعلومة.

4- أدوات الذكاء الاقتصادي.

*آليات المراقبة المستمرة.

أ- اليقظة الإستراتيجية:

إن درجة التعقيد وحالة عدم التأكد التي بلغها المحيط اليوم جعلت من بيئة خطرة، وغير آمنة للمؤسسات والدول النشطة فيه، لذا فهي ملزمة على توقع مسبق بتغييراته، والاستعداد الدائم للتجاوب السريع اتجاهها، وذلك ما يتطلب توفرها على خصائص معينة أهمها المعرفة الجيدة بمحيطها وعناصره، وأداة هذه المعرفة ما يسمى باليقظة.

ب- دورة الاستعلام:

يُقصد بها مجموعة من الإجراءات للحصول على المعلومات والبيانات حسب المصادر، -تتعرف عليها لاحقا- ثم تُعالج وتُحلل لإيصال المعلومة قصد اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

المرحلة الأولى: تحديد الحاجة للمعلومة: أمر ليس صعب في أغلب الحالات، فليس من الضروري توفير الوسائل الحديثة، وإنما يكفي أن نطلب بمهارة: ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها؟ وهو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة،

ويمكننا حصر خطوات هذه المرحلة في تحديد المنافسين وإمكانيات الاستفادة من دراستهم ومراقبة تحركاتهم.

المرحلة الثانية: جمع المعلومة: بعد تحديد الحاجة يجب السهر على جمع المعلومات اللازمة، ويكون ذلك من مختلف المصادر.

المرحلة الثالثة: معالجة المعلومة: نعلم أن ما يواجه أفراد المنظمة اليوم ليس نقص المعلومة وإنما كثرتها لذلك يجب معالجة المعلومة، وهذا ما يتطلب عمليات محددة كالتقييم، فرز المفيد منها من غير المفيد، تحليل وتحويلها إلى شكل مناسب لمعالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل. تعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، فهي تعطي صورة تحليلية، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.

المرحلة الرابعة: إيصال المعلومة لمتخذي القرار: إن كل العمليات السابقة، تحديد، جمع ومعالجة المعلومة تكون بدون فائدة، إذ لم يتم بث هذه المعلومة وإيصالها لمتخذي القرار. فالمعلومة لا تكون ذات قيمة إلا إذا جاءت في الوقت المناسب وبالشكل المراد للشخص الذي يستخدمها. إن بث المعلومة إذا يشكل خطوة أساسية لإجراء الذكاء الاقتصادي، بشرط أن تستخدم بذكاء وحذر فإذا لم نفهم ما هي احتياجات طالب المعلومة، فإننا نكون قد أضعنا أهم عنصر في الذكاء الاقتصادي والمعلومة التي لا يتم بثها وإعلانها لا تفيد في شيء والتغذية العكسية تبينلنا إذا كانت المعلومة قد أدت إلى تلبية رغبة المستعمل أم لا.

***التأثير والمعايرة النموذجية:**

أ- التأثير: lobbying

إن ما يميز الذكاء الاقتصادي عن اليقظة هو أنه يساهم في تحويل والتأثير على البيئة في حين تكتفي اليقظة بمراقبتها ويتم ذلك باستعمال ما يسمى بتأثير lobbying، وكلمة «lobby» هي كلمة ذات أصل انجليزي وتعني الرواق فهو يرمز إلى كل الأشخاص الذين يسرون ذهابا وإيابا في رواق منظمة ما لمحاولة التأثير على كل شخص يمكن أن يدافع عن المصالح التي يدافعون عنها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير لا يعني أنه يكون بالرشوة والطرق غير الشرعية بل يكون في حدود القانون وذلك لتكوين دعم من طرف حلفاء يساعدون عند الأزمات.

إن الهدف من التأثير هو الحصول على قرار من القوى العاملة المحلية الوطنية أو العالمية، منه إنشاء لقاء بين المصالح التي تحميها، وبين الأشخاص الذين عليهم اتخاذ قرار في تلك المصلحة فهو

وسيلة اتصال استراتيجية تهدف إلى لقاء أهداف تسييره، وقرارات سياسية بالاستناد على ملفات تقنية

ب- المعايير النموذجية Benchmarking :

هي آلية تطورت في سنوات الثمانينات من طرف مؤسسة "Xerox"، وذلك لأنها أرادت أن تتخذ قرار استثمار كبير موجه نحو تطوير تقنية تسيير مخزون سلعها، فقورنت مع مؤسسة بيع منتجات رياضية للبيع بالمراسلة، هذه الأخيرة كانت رائدة في مجال تسيير الطلبات، و تتميز باستمرار تقييم المنتجات والخدمات والطرق بالنسبة للمنافسين الآخرين الرُواد في تلك الممارسة أو المنتج أو الخدمة، الهدف من المقارنة هو إعطاء رؤية جديدة للمؤسسة لكن قبل البدء بهذه العملية يجب التعرف على النوع الذي يتطابق مع الأهداف من المعايير.

هناك عدة تقسيمات لهذه الأداة المهمة، ويمكن الإشارة إلى تصنيفين يساعدان في تكوين مفهوم أوضح عن المعايير النموذجية ومعالجتها. في التصنيف الأول، تُقسم المعايير النموذجية إلى معايير نموذجية داخلية ومعايير نموذجية تنافسية وتأثير العام في حين التصنيف الثاني يصنفه إلى أربعة أصناف يجتمع مع الأول في النوع الداخلي والتنافسي ويختلف عنه بذكره المعايير النموذجية الموجهة نحو الوظيفة والمعايير النموذجية العمودية.

✓ المعايير النموذجية الداخلية: تمارس داخل المنظمة الكبيرة، وتتم المقارنة بين إدارات الأقسام المختلفة، ولكن في هذه الحالة يكون من الصعب إيجاد طرق للتطوير لكل منظمة، والتعميم أحسن طريقة.

✓ المعايير النموذجية التنافسية: تأخذ غالبا معيار منافس في مجاله أو معيار مؤسسة أخرى خارجية.

✓ المعايير النموذجية العامة: تتمثل بمقارنة المؤسسة الممتازة مهما كان قطاعها.
*طريقة إعداد السيناريوهات:

هي كلمة مستمدة من الكلمة الإيطالية "Scenario" وهي أداة تُستخدم لفهم ما يحتمل حدوثه في المستقبل والتبعات المترتبة عليه. فهي ليست تنبؤات أو استراتيجيات، وإنما هي أشبه بفرضيات مستقبلية مختلفة للتعرف على الأخطار والفرص المتعلقة ببعض العوامل الاستراتيجية، وتساعد هذه الخطوة في بناء إستراتيجية قادرة على الاستجابة لمتغيرات محتملة والتمكن من الاستمرار في جودة الأداء في ظل الظروف المحيطة.

وتستخدم السيناريوهات في تخطيط السياسات والتطوير التنظيمي، كما يُعتمد عليها حينما ترغب المنظمات اختبار الاستراتيجيات لمكافحة التطورات المستقبلية الغامضة، فهو موجز للعمل في حالة أحداث متوقعة.

ثالثا - دور الذكاء الاقتصادي في مختلف مراحل الأزمة الاقتصادية:

في ظل الاقتصاد الجديد المبني على السرعة والتدفق العالي للمعلومات الصحيحة، والمعلومات الخاطئة تزيد هذه الأخيرة من حدة الأزمة الاقتصادية ويتمثل هذا الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في إدارة الأزمات الاقتصادية عبر مختلف المراحل قبل وحين وبعد الأزمة.

1- مرحلة ما قبل الأزمة:

هي مرحلة الاستعداد للأزمة، نتناول مدى صعوبة التنبؤ بالأزمات الاقتصادية مقارنة باللازمات الأخرى وأعمال الصندوق النقد الدولي المحاولة لإعطاء مؤشرات حدوث الأزمة الاقتصادية وأخيرا دور الذكاء الاقتصادي في إنشاء نظام معلومات الإنذار المبكر لللازمات الاقتصادية.

- صعوبة التنبؤ بالأزمات الاقتصادية:

التنبؤ في هذا المجال لا يقصد به منع وقوع كل الأزمات الاقتصادية أو تكوين نظام اقتصادي خال منها لان هذا يتنافى مع الحقيقة المتمثلة في أن الأزمة هي جزء من الصيرورة الطبيعية للاقتصاد وأن الدورة الاقتصادية تتضمن وجود الأزمة، لكن الهدف من التنبؤ هو الاستعداد لها حتى لا تكون الأضرار الناتجة عنها كبيرة والمنهج الاقتصادي الذكي هو الذي له القدرة على الاستفادة من تلك الأضرار واعتبارها فرصة يُستعد لها.

الاستعداد للآزمة يعني في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة -التي تعرفنا عليها في الفصل الثاني- أننا نراعي تأثير ما تنتجه أي معلومة خاطئة أو مضللة على ثقة المستثمرين، وذلك بالسعي في الوقت نفسه إلى إعداد خطة للحفاظ عليها كما أن الاستعداد يكون باتخاذ القرار المناسب عند حدوث الأزمة أي بتعبير موجز "استعداد للتأقلم"، ومن جهة أخرى تعتمد بعض الدول على التنبؤ لمواجهة أعباء الأزمة الاقتصادية ومتطلبات المواقف الناجمة عنها وإعداد خطة للوقوف على الإمكانيات مع إيجاد حالة من التوازن بين الموجود والمطلوب.

فأهم ما يميز الأزمات الاقتصادية، أنها فجائية الوقوع وأخطر ما يواجهه الإنسان ما تُخلفه من أضرار اقتصادية ومالية، ولهذا بدأت الدول تعد مناهج تحوطية للحد من حدتها بالاستعداد المبكر كما سنتعرف عليه فيما يلي:

- أهمية نظم الإنذار المبكر للآزمة الاقتصادية:

يعرف الإنذار بأنه: " هو إما الإعلام عن قرب بخطر داهم أو الإعلام بوقوعه بواسطة إشارات واضحة ومعلومة لدى الجمهور".

يعرف نظام الانذار المبكر: «بأنها أنظمة تهتم برصد الإنذارات، والإشارات التي قد ترسلها الأزمة قبل وقوعها والأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدة".

وفي إطار الأزمة الاقتصادية شرع الباحثون وخاصة صندوق النقد الدولي في دراسة المؤشرات التي تُسهم في وقوع الأزمات الاقتصادية لكن هذه النتائج يجب أن تُترجم وتُحول إلى معلومات قابلة للاستعمال باتخاذ معطيات كل بلد حتى تصير مقياس مركب لمدى حساسية التطورات المحيطة، حيث يُعتمد على منهجية واضحة التحديد، وذلك في محاولة لوضع نظم للإنذار المبكر يكون من شأنها إصدار إشارة عندما تظهر بوادر اضطرابات في الأسواق استنادا إلى تجارب تاريخية لعدد كبير من البلدان.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الإنذار المبكر قد تُصدر إشارات زائفة تنبأ بأزمات لا تحدث، وتفوتها أزمات تقع بالفعل، ومع ذلك، فإنها توفر معلومات مفيدة وتساعد نظم الإنذار المبكر للأزمة الاقتصادية عموما فيما يلي:

(1) التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

(2) التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.

(3) المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.

(4) توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

- دور الذكاء الاقتصادي في بناء نظم الإنذار المبكر للأزمة الاقتصادية:

أن الأزمة الاقتصادية العالمية السائدة هي أزمة سوء إدارة، وما زالت الدورة الاقتصادية في شكلها العادي فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش وتكشف الأزمة الاقتصادية المعاصرة عن طبيعة مركبة سببها التسابق الغير المحدود في ظل التحرر المالي، وكانت النماذج المستخدمة في جمع المعلومات تعاني من ثلاث إشكاليات:

- عدم شموليتها وعدم دقتها.

- كونها بيانات تاريخية تتغير بتغير الظروف الأمر الذي جعل هذه البيانات فيها هامش كبير من الخطأ.

- كانت النماذج كما حصل في الأزمة العقار أين تظهر أسعار العقار في الدورة عالية بينما كانت في الحقيقة في تراجع كبير.

وهنا تظهر أهمية الذكاء الاقتصادي لحل هذه الإشكاليات إضافة إلى كونها آلية أساسية في تكوين نظام يقوم بتعريف احتمالات الحدوث في وقت مبكر للأزمة الاقتصادية قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

ولكن الإشكالية ليست تبيان أهمية نظام إنذار مبكر بل كيفية جعله فعال، وهذه النقطة تتخذ الذكاء الاقتصادي بمختلف آلياته، وعلى رأسها اليقظة الاستراتيجية ودورة الاستعلام ومختلف

آليات الترقب للذكاء الاقتصادي، التي تمكن من رصد مجموعة أخرى من الأعراض التي تساهم في بناء نظام إنذار مبكر.

آليات الذكاء الاقتصادي كالتالي:

-اليقظة الاستراتيجية: فاليقظة الاستراتيجية تتميز بالكفاءة والدقة والقدرة على التنبؤ بحدوث تغيير وشيك أي البحث عن المعلومات التي تتناول مخاطر حدوث أزمة، وتعتبر أساسية في مرحلة التنبؤ، وميلاد الأزمة للتعرف على أبعادها، وتوجيه متخذي القرار ومساعدتهم على الإجابة عن كل التساؤلات: ماهي أسباب الأزمة الاقتصادية؟ ماهي الأحداث التي أدت إلى نشوئها؟ ما هو نوع الأزمة؟ ماهي أطراف الأزمة؟ وماهي مصالحهم؟ هل يوجد سيناريوهات مستقبلية للأزمة؟ هل كانت هناك أزمات ذات نفس الطابع في الماضي؟ هل كانت هناك إشارات للأزمة لم يتم التنبؤ بها؟ -كما بينا سابقا-

-نظام اليقظة العالمية: تهتم اليقظة العالمية بالبحث عن الفرص، والمخاطر في البيئة العالمية. **وضع المعيارية النموذجية Benchmarking:** يتم المقارنة بالوضع الأمثل أينما وجد، فيقاس أداء المنظمة بالأداء الأمثل **Optimum Performance** للمنظمات المماثلة في الدولة أو خارجها، وهنا يتم دراسة التجارب الأفضل أو الأمثل في العالم **Best Practices** من أجل الاقتداء بالأفضل **The Best in Class** ضمن المنظومة للقطاع أو الصناعة، والتعرف على مواطن الضعف.

-التحليل التاريخي Historical Analysis: وينظر هنا إلى تطور تشكيلة الموارد وأدائها بالمقارنة مع السنوات السابقة لتحديد التغيرات الهامة.

-الفرز في الإشارات ورصد المتغيرات: قد تصدر إشارات تبدو متناقضة نظرا لتأثرها بأنواع مختلفة من المخاطر فمن المهم التمكن من الفرز بين الإشارات الحقيقية والإشارات الزائفة، وقد بينت عدة دراسات التناسب الطردي الواضح بين الحل الوقائي للآزمات، والقدرة على مواجهة الآزمات ببصيرة وبعد النظر، وبمستوى عالي من الجاهزية.

-تجنب التفسيرات المتعددة: تتضح من ذلك إمكانية وضع نظام للإنذار المبكر يقوم برصد المتغيرات المختلفة، وإن كان ينبغي معاملة النتائج بشيء من الحذر مع مراعاة إمكانية تفسيرها بطرق مختلفة.

-دعم الشفافية في المعلومات: يشكل ضعف المعلومات المسلمة إلى الجهات المستفيدة أحد أسباب بلازمات الاقتصادية فغياب الشفافية في المعلومات يزعزع ثقة المستفيدين من المعلومة المقدمة فضلا عن عدم ثقة المؤسسات المالية ببعضها البعض مما يصعب خلق سيناريوهات تؤثر في قرار الاختيار.

-توجيه النظر للمخاطر: هناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر هي توجيه النظر لهذه المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة، السوق، مخاطر التشغيل أو مخاطر الأعمال والاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر.

2- الذكاء الاقتصادي خلال الأزمة الاقتصادية:

إن الوقت هو من القيود الأساسية التي يجب تسييرها خلال أي أزمة اقتصادية فعلى المستوى الكلي أو الجزئي يتعين اتخاذ القرارات في وقت محدود وإعطاء إجابة الأولية للأزمة الاقتصادية في أقرب الآجال للحفاظ على ثقة الأسواق، وهنا تكمن أهمية الذكاء الاقتصادي، وتتضح هذه الأهمية من خلال عدة فروع أساسية تتمثل في تشخيص الأزمة الاقتصادية ورأسمة المعارف التأثير تحليل المعلومات وتسيير تدفقاتها، ودور الذكاء الاقتصادي في تقليل في تناظرية المعلومات.

أ. من التشخيص الأزمة الاقتصادية إلى رأسمة المعارف:

تحتاج الأزمة الاقتصادية قبل كل شيء إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث، ويقصد برأسمة المعارف في تسيير الأزمة الاقتصادية بأنها: " تحويل نتائج الخبرات السابقة إلى وسائل إنتاج نتائج جديدة، واستعمالها في حل الصعوبات وهذه العملية تمكن من اقتصاد الوقت".

ف نجد ان الذكاء الاقتصادي الآلية الملائمة لأنه يوفر نظام يتم فيه إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة الأنشطة وبكافة الأزمات والمخاطر التي قد يتعرض لها. وجمع المعلومات الخاصة بالتجارب والأزمات الاقتصادية السابقة والمماثلة لها، وآثار وتداعيات ذلك علممجل أنشطتها ومواقف الأطراف المختلفة من كل أزمة أو خطر محتمل والمؤكد أن المعلومات هي المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الأزمة المختلفة، والإشكالية أن الأزمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات، ومن هنا فان وجود قاعدة أساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيرا في وضع أسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها وهو ما توفره.

تكون هذه العملية باستدعاء واستحضار الأزمات السابقة بهدف خلق معارف جديدة وأخيرا فإنه يجب وباستمرار تحديث هذه المعارف وإثرائها وإنعاشها بالرجوع إلى الخبرة.

تحليل المعلومات: عندما تكون المعلومات غير متاحة أو قاصرة أو غير دقيقة، فإن الاستنتاجات تكون خاطئة فتصبح القرارات أيضا خاطئة وغير سليمة مما يؤدي إلى زيادة في حدة الأزمة. فيجب التمييز بين المعلومة الصحيحة والإشاعة وهذا بالرجوع إلى أصل المعلومة، وجذورها - دور التكنولوجيا والمعلومات في إدارة الأزمة الاقتصادية:

لتفادي هذه النتائج يجب على إدارة المنظمة ومن خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وبالتالي خزنها والرجوع إليها عند الحاجة سيكون ذلك صمام أمان للمنظمة إذ يمكن الرجوع إلى هذه المعلومات التي يفترض أن تكون سليمة من حيث الدقة والتحليل السليم والدقيق وهي معلومة تشمل تحليل لمكونات البيئة الخارجية من الجماعات الضاغطة في المجتمع كالتشريعات الضريبية والاتحادات والنقابات والتشريعات المكونة المحدودة للنشاط الاقتصادي أو لمنافستها من منظمات أخرى تمارس ذات النشاط ضمن بيئة المنظمة ومحاولة الاطلاع على الخطط والسياسات والاستراتيجيات لهذه المنظمات لمواجهة هذه التحديات من خلال الاستفادة من تحليلها لبيئتها الداخلية التي تشمل تحليل لمواطني القوة والضعف فيها ، وبالتالي الاستفادة من مواقع القوة في تعزيز مواطن الضعف فيها والاستفادة من القيادات الإدارية ذات الخبرة المتراكمة والمتواصلة تأصيلاً علمياً مناسباً وكفؤاً واعتماد أساليب الإدارة التعاونية والجماعية.

يعتمد اتخاذ القرار السليم على ما متوفر من معلومات وبيانات لدى متخذ القرار ويعتمد في ذلك على نظام المعلومات في المنظمة ونوع تكنولوجيا المعلومات وبالتالي فإن التوجيه استخدامه واعتماده يعد دعامة سائدة لاتخاذ القرار السليم.

-النكاء الاقتصادي وتناظرية المعلومات *Asymetric Information*:

تعتبر المعلومة عنصراً أساسياً في فهم وتشخيص علاقات الإقراض، وتجنب المخاطر بالنسبة للأعوان الاقتصاديين في ظل الخطر وعدم التأكد المتلازمين للأسواق المالية و قد اعتبر كزافيي فيف "**Xavier vives**" أن سبب الأزمة هو ندرة المعلومات ذات النوعية الجيدة و انعدام المواءمة ففي تناظر المعلومات حيث تكون المعلومات نادرة و موزعة بشكل غير متساو فانه يتوقع ألا تعكس الأسعار مستوى العرض والطلب الحقيقي ، و فضلا عن ذلك تعتبر المعلومة في إطار القرض يجد المقرض صعوبة في التمييز بين المقترضين الجيدين والغير الجيدين وهكذا في ظل عدم تواجد ساسة لتسيير المعلومات بشكل فعال يطبق الدائن معدلات الفائدة مرتفعة لمقترضين ذوي ملاءة مرتفعة و معدلات اقل ارتفاعا لمقترضين ذوي خطر ملاءة مرتفعة و هذا ما يؤدي إلى أزمات نظامية.

إن أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر

لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة ، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية ، في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها ، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى سلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها.

3- الذكاء الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد بعد الأزمة:

تضعف الأزمات المالية والاقتصادية النسيج الاقتصادي، فعلى المؤسسات أن تستعد لما بعد الأزمة وأن تستعد للتغيرات، وهنا يأخذ الذكاء الاقتصادي كل مكانه، ويصبح في الكثير من بلدان العالم ضرورة من الضروريات خاصة بعدما تعرفنا على التطور التاريخي فالأسباب التي أدت إلى ظهور الذكاء الاقتصادي هي التقدم على المنافسين بهدف تحقيق الأهداف. ففي ظل قلة الموارد الطبيعية صار على الدول والمؤسسات أن تدفع عجلتها التنموية في ظل اشتداد التنافسية ودراسة هذه النقطة في هذا المطلب لا يعني أنه خلال الأزمة لا يتم استعمال الذكاء الاقتصادي بتاتا بهدف التحفيز والإبداع بل حتى خلال الأزمة الديناميكية الاقتصادية تبقى موجودة، لكن تمت دراسة هذه النقطة خاصة في هذا المطلب لما تأخذه من أهمية بالغة، ويتم التعرف على استعمال الذكاء الاقتصادي كسياسة عامة في يد الدولة واعتباره رهان للمؤسسات.

- الذكاء الاقتصادي سياسة عامة في يد الدولة:

إن المواجهات والمنافسة التي تشهدها المؤسسات ليست سوى جزء ضئيل مما هي عليه المنافسة بين الدول حيث أن هذه الأخيرة لا تحرك فقط بمعالم تجارية سياسية مالية كما هو متعارف عليه لكن على مقدرة اقتناء ومعالجة المعلومة، وأيضا حول حسن تسيير رأس المال غير المادي والمداخلات، وبذلك انتقلنا إلى اقتصاد المعرفة لأن ممارسة الذكاء الاقتصادي هي عملية حيوية للمؤسسات والمنظمات وخاصة للدول التي هي في حالة تقرب للفرص وللنمو.

الإجابة على احتياجات المتعاملين في الاقتصاد من المعلومات صار هدف استراتيجي للدولة فنجاح الذكاء الاقتصادي يتطلب وجودها، فالدولة يمكنها تحديد نوع المصالح لمختلف الأطراف والتنسيق بينهم وتوجيههم نحو اقتناء المعلومة الاستراتيجية ووضع استراتيجيات التأثير أي نحن في صدد التكلم عن الدولة التي تتنبأ وتغتتم الفرص.

وفي التقرير الشهير المقدم للوزير الأول الفرنسي من طرف النائب **Bernard carayon** في 2003 يقول فيه: " الذكاء الاقتصادي لا يكلف شيئا، أو على الأقل ليس الكثير، وفعاليتها تتركز على فعالية الشبكات وقنوات انتقال المعلومات، مدى اهتمام الدولة بذلك مع قليل من المنهج " ويواصل "الذكاء الاقتصادي لا يظهر إذا كمهنة أو وظيفة فرعية للمهن والوظائف الأخرى في المؤسسة لكن كسياسة بحد ذاتها الذكاء الاقتصادي ضروري لأنه يوجد دائما قرارات تتخذ جماعيا.

ولكي تنجح المؤسسة في إرساء سياسة الذكاء الاقتصادي يجب أن تركز هذه الأخيرة على خمسة نقاط أساسية:

-تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها؛

-العمل على الحماية؛

-أن تتحكم في الوسائل وحرب المعلومات؛

-طرح أدوات حقيقية للتنبؤ والتخطيط من طرف القوات العمومية؛

-التمكن من أدوات الضغط.

-الذكاء الاقتصادي والمؤسسة:

الذكاء الاقتصادي يهتم كل المؤسسات مهما كان حجمها، ويمكننا التمييز بين ثلاث نماذج لتنظيم الذكاء الاقتصادي في الهيكل التنظيمي لها:

1- مهمة الذكاء الاقتصادي منوطة بمسؤول خبير في المؤسسة، الذي يُوجه فريقا متخصصا يكون تحت إشراف إدارة الاستراتيجيات أو الإدارة العامة حسب ما نراه في المؤسسات الكبرى؛

2-الذكاء الاقتصادي يُمنح لشخص له مسؤوليات أخرى في المؤسسة؛

3- هناك العديد من المؤسسات التي تستعمل بدون إدراك خطوات جزئية للذكاء الاقتصادي، فممارسة الذكاء الاقتصادي مجزأة بين عدة أشخاص بدون أن تنظم دورة المعلومة التي تبحث عنها المنظمة خاصة مع سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير وقد تأتي كفرصة لتلبية أو تحقيق الأهداف.

رابعا- النموذج الألماني للذكاء الاقتصادي في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

1- نموذج اقتصادي مبني على التميز:

ألمانيا من أكثر بلدان العالم الصناعي قوة ، حيث تُشكل الصناعة والخدمات أساس الاقتصاد الألماني ؛ يرجع ذلك إلى توفر المواد الطبيعية الخام مثل الفحم والحديد و أيضا إلى عوامل سعت الدولة إلى تحقيقها كتقدم وسائل النقل والمواصلات و وفرة المراكز العلمية المتقدمة، وتتمتع منتجات قطاعات بناء الآلات والسيارات والمنتجات الكيميائية الألمانية بسمعة عالمية متميزة، وتساهم الصادرات من السلع والخدمات في تحقيق أكثر من ربع الدخل الألماني، كما لا تقوم أسس المقدرّة التنافسية عالميا على الشركات الثلاثين الممثلة في تركيب مؤشر الأسهم الألماني داكس (DAX)، وهي من كبريات الشركات الألمانية مثل سيمز وفولكسفاغن وإنما على الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل عصب الاقتصاد الألماني.

2-النموذج الوطني الألماني للذكاء الاقتصادي:

نظام الذكاء الاقتصادي الألماني هو من الأنظمة الأكثر فعالية حيث تجدر الإشارة أن روح الانضباط، ورأس مالها التقني ليس العاملان الوحيدان اللذان يبرران نجاح هذا النموذج فإذا صارت ألمانيا القوة الأولى اقتصاديا في أوروبا فهذا بفضل نظامها الوطني للذكاء الاقتصادي، فعلى عكس أنظمة أخرى يتميز النظام الألماني للذكاء الاقتصادي أنه نظام مُركز أي له مركز تتوجه له كل تدفقات المعلومات.

هذا المركز أنشأ في القرن الثامن عشر عندما أرادت ألمانيا أن تكون طرف قوي في الثورة الصناعية التي كانت تُهيمن عليها بريطانيا. وتداخل رأس المال المعرفي ورأس المال الصناعي في ذلك الوقت جعل هناك نوع من التعاون والتآزر بين البنوك، والمجموعات الصناعية في ألمانيا. + فالالاقتصاد الألماني بُني على مبدأ الوحدة الاستراتيجية للمراكز الأساسية لاتخاذ القرار أي البنوك، المؤسسات المختلفة و الدولة فعدم المصادقية التي كانت تعاني منها ألمانيا في 1870 فرضت على البنوك والصناعات ومؤسسات النقل البحري التعاون من أجل تسريع حركة رأس المال.

كما يتميز النظام الألماني للذكاء الاقتصادي بأنه مبني على روح " القومية الاقتصادية "، وعلى المصالح الوطنية الاقتصادية، فالتدفقات المختلفة للمعلومات تتوجه نحو مركز واحد، والجانب الألماني يعمل على بناء تنافسية اعتمادا على سياسة أعمال، ومشاريع متعددة تبين أن المنافسة الألمانية لا تعتمد -أو قليلا- على المحاسن المبنية على التكلفة ولكن على كل المزايا المبنية على ما هو خارج القيمة أي مُهيكل، كتنوع المنتوج، القدرة على التجديد والقدرة على التعامل مع تغييرات الأسواق، وتنوع النسيج الاقتصادي.

وهذه النوعية المتميزة ساعدت الاقتصاد الألماني على أن يلعب دورا مُهما ضمن الطاولة العالمية.

كما أن حوالي 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي يذهب في ألمانيا إلى البحث العلمي والتطوير وهي نسبة تتجاوز بشكل كبير متوسط ما تنفقه دول الاتحاد الأوروبي وهو 1,9% (العام 2008). وحتى العام 2015 تنوي الحكومة الألمانية الاتحادية مع حكومات الولايات والقطاعات الاقتصادية المختلفة زيادة هذا الإنفاق على البحث والتطوير ليصل إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي سنة 2009 قامت شركات ومستثمرون من ألمانيا بتسجيل حوالي 11% من براءات الاختراع المسجلة في العالم، لتحل ألمانيا بهذا المرتبة الثالثة عالميا.

3- النموذج الألماني في مواجهة الأزمة:

في دراسة للسيد "Amath Mousar" يقول في موضوع الذكاء الاقتصادي: "ألمانيا هي نموذج مهم حيث بعد الحرب العالمية واجهت عدة أزمات اجتماعية سياسية اقتصادية، وتمكنت بعد نصف قرن من استعمال المعلومة كسلاح وصارت نموذج اقتصادي يعاير به".

وبالنسبة لإدارة الأزمة الرهن العقاري فان ألمانيا في الخامس من أكتوبر من السنة بعد عقد جلسة مغلقة قررت مخططا بقيمة 50 مليار أورو لكن وراء هذا الرقم الكبير فان البنوك الخاصة الألمانية تساهم فيه بنسبة 60 بالمئة مقابل 40 بالمئة للدولة الألمانية ففي أسوء السيناريو التي وضعته ألمانيا بمختلف المعلومات المتاحة لها تكون خسارة الدولة هي 5.7 وليس 50 مليار أورو كما هو معتقد حسب تأكيد "ماكس وير" في رسالته الموجهة إلى وزارة المالية الألمانية.

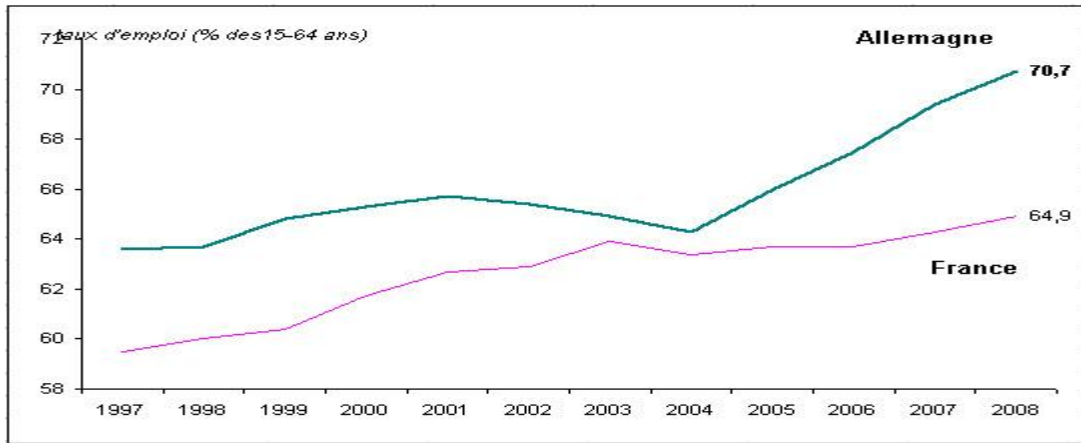
فالسريعة التي أخذت فيها القرار تبين مدى نجاعة النظام الاقتصادي الألماني في رسم السيناريوهات المختلفة لكل قرار شأنها شأن جميع الدول الصناعية. وقد تأثرت ألمانيا في العام 2008 بأزمة البنوك والاقتصاد وأسواق المال التي انطلقت شرارتها نتيجة المضاربات في أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وأصابها ألمانيا في مرحلة من النمو القائم على أسس متينة فكان ردها فعالا و منظما على أزمة الاقتصاد المالي لضمان عودة الهدوء واستقرار الأوضاع في أسواق المال ، إذ قامت الحكومة الألمانية الاتحادية في شتاء 2008/2009، باتخاذ خطوات مشابهة للدول الأخرى (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) بوضع برنامجين بالمليارات لإنقاذ البنوك، إضافة إلى إقرار برنامجين شاملين لإنعاش الاقتصاد الوطني .

قُدرت الصادرات - رغم الأزمة العالمية -حسب الدراسات الألمانية cirac ب 950 مليار أورو في 2010، وهذه النسبة تقترب من الرقم الأقصى ل 1000 مليار أورو المحقق في 2008، وهذا ما جعل ألمانيا تحتل منصبا مهما عالميا.

4- المعايير النموذجية فرنسا على ألمانيا:

من الخطاب السياسي يتضح جليا أن فرنسا تحاول أن تتفادى أزمة اقتصادية لبلادها، وأن تحتفظ بعلامتها الموضوعة من طرف وكالات التنقيط العالمية ولهذا أكد الرئيس "نيكولا ساركوزي": "سوف يأخذ النظام الاقتصادي الألماني كميّار له خاصة وبذلك يُحاول أن يُطمئن الأسواق "منه يمكن القول إن فرنسا تقوم بمعايرة نموذجية بألمانيا باعتبارها ذات الريادة في أوروبا ولأسباب التالية:

الشكل رقم (01): فرنسا – ألمانيا في مجال التوظيف:

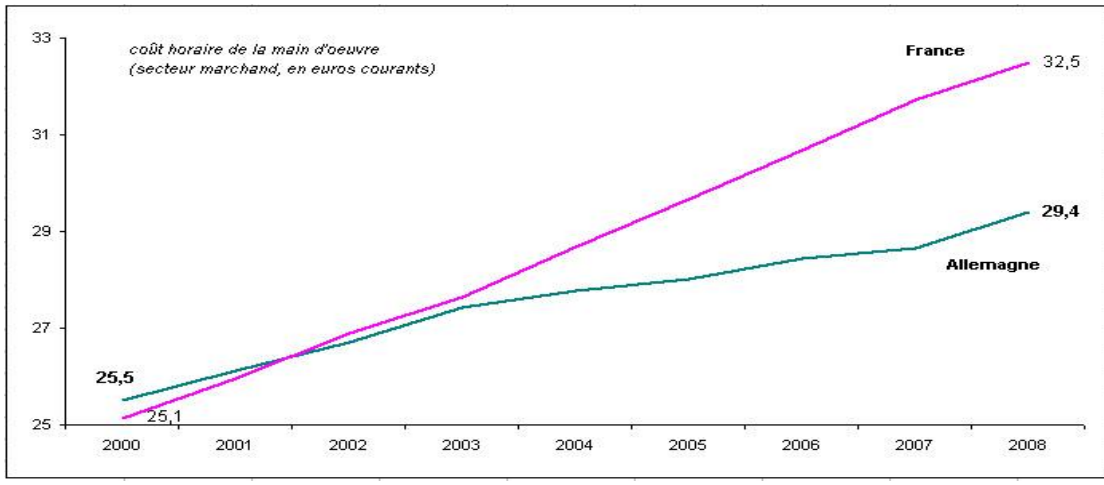


المصدر: موقع الإحصائيات الأوروبية:

<http://ec.europa.eu/eurostat> LE 01/10/11

من الشكل يتضح أن ألمانيا لها نسبة توظيف أكبر من فرنسا وترجع الأسباب إلى تكلفة اليد العاملة كما تبين الشكل التالي:

الشكل رقم 02: فرنسا – ألمانيا بالنسبة لتكلفة العمالة



المصدر موقع الإحصائيات الأوروبية :

<http://ec.europa.eu/eurostat> LE 01/10/11

يتضح أن سياسة الاجتماعية الألمانية أنجع من السياسة الفرنسية ذلك أن ألمانيا تمكنت من إيجاد موقع تفاهم بين العمال، النقابات والمديرين وأن توفق بينهم وهذا ما جعل ألمانيا سوقا

جدية يتجه إليها الاستثمارات الأجنبية مما عزز اقتصادها وجعل منها المصدر الأول في ارويا
التفوق الألماني في مجال للصادرات.

أيضا اهتمامها بالبحث والتطوير- كما تطرقنا إليه سابقا - جعل من مؤسساتها دائمة الإبداع
والابتكار وذات قابلية كبيرة للتأقلم مع كل المستجدات كل هذا تسعى فرنسا لتحقيقه من اجل
الحفاظ على تنقيطها من طرف مؤسسات التنقيط العالمية وتتفادى الدخول في أزمة اقتصادية
تؤدي بتراجع حقيقي في النشاط خاصة إذا ارتفع معدل الذي تقتض به من الأسواق العالمية.

خاتمة:

في إطار إدارة الأزمات الاقتصادية الذكاء الاقتصادي لا يقصد به هنا أنهى سوف يعوض احد
الأنماط إدارة الأزمة الاقتصادية حتى يصير نمط بحد ذاته لكن تتمثل أهمية وجوده في توجيه
القرارات في عالم لا يسمح باتخاذ القرار الخاطئ لان أي قرار لا يعمل لما قرر له يمكن أن يفقد
الكيان ثقة المستثمرين، والدولة تنقيطها من طرف وكالات التنقيط و القرارات لا تأخذ بدون
دراسة أن المبالغ الهائلة التي تبرزها البنوك المركزية كمقتضى أخير أو الدول في حالة تعميم أو
غيرها من الإجراءات تأخذ على أساس معلومات هذه المعلومات التي عولجت من طرف أنظمة
خاصة وباليات متخصصة من جهة أخرى يجب الإشارة إلى آليات الضغط و التأثير لopping و
التي هي آلية من آليات الذكاء الاقتصادي على مختلف الأطراف فهذه النظرة المعقدة لإدارة
الأزمات الاقتصادية في اقتصاد قد تخيرت فيه كل المعالم التي تسري عليها منذ ظهور النظرية
الكلاسيكية لا يمكن أن تتناول بدون تناول الذكاء الاقتصادي الذي يمكن من مراقبة البيئة و
التأثير فيها من جهة أخرى كما وهذا الدور يتم في عدة مراحل إدارة الأزمة الاقتصادية أي مرحلة
الاستعداد قبل حين وبعد الأزمة أي بث اقتصاد والنمو في اقتصاد أضعفته الأزمة .

كما تبين لنا أهمية الذكاء الاقتصادي بمختلف آلياته في إدارة الأزمة في مختلف مراحلها فهو
يساعد على الاستعداد لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وحماية الاقتصاد الوطني، وعلى بث التنافس
في نسيج أضعفته الأزمة، ودفع الديناميكية الاقتصادية كما يساعد على اتخاذ القرارات في اعلي
الدولة بأسرع وقت مع توفر كل المعلومات اللازمة عن كل القطاعات والتأثير في مختلف الأطراف
لتحقي السيناريو الذي يحقق أكبر منفعة أو اقل الأضرار.

المراجع والهوامش:أولا باللغة العربية

- ¹- مكي سارة 'الذكاء الاقتصادي في خدمة إدارة الأزمات الاقتصادية ' دراسة مقدمة لنيل شهادة الماستري في العلوم التجارية تخصص مالية تحت إشراف الدكتور أحمد زغدار جامعة الجزائر 2010-2011.
- ²- أندرو بيرغ و كاترينا قيلو "تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية"، ترجمة رقية عبدوا منشورات الصندوق النقد الدولي فرنسا 2000
- ³-لاري كانر "المخابرات التنافسية جمع وتحليل المعلومات والاستفادة منها"، خلاصات كتب المديرين و رجال الأعمال السنة السادسة العدد السابع عشر سبتمبر القاهرة 1998
- ⁴-نبيل محمد الطبري "في مواجهة الأزمة المالية العالمية السيناريوهات المحتملة والسياسات الحالية والمستقبلية دراسة الحالة اليمنية"، الملتقى الإقليمي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا الاسكوا ، ماي 2009.
- ⁵- بلال خلف السكارنة ، " خطط الطوارئ و دورها في إدارة الأزمات المالية " ، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث حول موضوع "الأزمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والأفاق المستقبلية كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسراء 2009.
- ⁶-الحملاوي، محمد رشاد:"إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2، 1995.
- ⁷-عبد النبي إسماعيل الطوخي " التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة"، كلية التجارة - جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية.
- ⁸www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/104.doc تاريخ الاطلاع 2011/09/30
- ⁹- سالم محمد عبود، "الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث حول موضوع "الأزمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والأفاق المستقبلية كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسراء 2009 .
- ¹⁰- ميلود تومي سماح صولح " مستلزمات إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة"، مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،
- ¹¹-غدين نور الدين " أهمية وجود نظام لإدارة الأزمات على مستوى الجماعات المحلية"، مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955،
- ¹²- محمد براق " دور المعلومات في إدارة الأزمات - إشارة إلى حالة المؤسسات الصحية-"، مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- ¹³- حاكم محسن محمد الربيعي " إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة"، مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- ¹⁴- بهية بوكروغ " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول 2007-2010
- ¹⁵- رسالة الماجستير فرع المالية، جامعة الجزائر 3 -2010-2011.
- ¹⁵- جمال الدين سحنون ، فاضل عبد القادر " الذكاء الاقتصادي وامن المؤسسة "، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006.

ثانياً باللغة الأجنبية:

¹⁶-Sunil Sharma "peut-on predire les crise économique" journal de finance et développement, juin 1999.

¹⁷-Christian Harbulot et Philippe Baumard **Intelligence économique et stratégie des entreprises: une nouvelle donne stratégique** présenté à la Cinquième Conférence Annuelle de l'Association Internationale de Management Stratégique le 14 mai 1996

¹⁸-Khefili Amel «l'intelligence économique au service du développement économique perspective d'une application en Algérie» thèse pour l'obtention du diplôme de docteur en science économique, université d'Alger 2007-2008

¹⁹-Rémy PAUTRAT L'intelligence territoriale, ferment d'une nouvelle politique industrielle oriental.ma - N°04 - décembre 2008 10

²⁰-CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE, RISQUES FINANCIERS ET STRATÉGIES DES ENTREPRISES avis sur le rapport présenté par M. Roger Mongereau Séance des 26 et 27 septembre 2006 page II-5

²¹-Rida CHAFIK "étude empirique sur les pratiques des entreprises marocaines en matière d'intelligence économique." Mémoire pour l'obtention du diplôme des études supérieures approfondies options sciences de gestion. Sous la direction de driss Alaouimidaghri. Université de Hassan II

²²-Michel henry Bouchet et Alice guillon "intelligence économique et gestion des risque « Pearson éducation France 2007

²³-Laurence Chesnais, Florence Pijaudier-Cabot et Didier Willot le temep de l'intelligence économique N°121 • INDUSTRIES – MARS 2007

²⁴-Pierre larrat et jean Maurice bwneau – benchmark européen de pratique en I E Edition harmattan Paris 2008 p 7

²⁵-Henri Marte, Veille Stratégique ; Organiser la veille sur les nouvelles technologies de l'information, Rapport annuel de Club informatique des grandes entreprises Françaises 1998, lien sur internet.

²⁶-Bernard besson Méthodes d'analyse en intelligence économique livre blanc <http://www.slideshare.net/merkapt/mthodes-danalyse-de-lintelligence-conomique> 18.00 2011/08/14

²⁷-Rajana Sahjwala, and Paul Van der Berg "Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems" Basel Committee on Banking Supervision, Working Paper No 4 Dec.2000.

²⁸-Mohammed Tawfiq MOULINE Intelligence Économique prospective et veille stratégique -oriental.ma - N°04 - décembre 2008

²⁹-Philippe Azouaou «Crise financière : diagnostic et défaillances du système de régulation Recueil Dalloz - 2009 - n° 1597.

³⁰-Barry Johnston «Jingqing Chai and Liliana Schumacher, «Assesing Financial System Vulnérabilité» IMF Working Paper WP/00/76 April 2000.

³¹-Lydie JAVELLE Florian FOUGY-HOUËL «Envisager l'après crise ? Intelligence économique : prospective et perspectives " débat organisée par la Chambre de Commerce et de l'Industrie du Mans et de la Sarthe Mardi 29 septembre 2009.

³²-Michel henry bouchet Alice guillon intelligence économique et gestion des risques. Pearson éducation France 2007.

<http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/>

المجلة الألمانية :

<http://ec.europa.eu/eurostat>

³³-Amath SOUMARE, **intelligence économique et crise financière**, REVUE INTELLIGENCE ECONOMIQUE & DEVELOPPEMENT Etats & En